صور لانتهاكات حق التدين في العالم للمسلمين والزامية القرارات الدولية

الدكتور: محسن قدير
جامعة قم / كلية الحقوق
Johnjeef850@gmail.com

الباحث/ امجد حسين علي الخيكاني
جامعة قم / كلية الحقوق
mmgg456456@gmail.com

الكلمات المفتاحية: انتهاكات، العالم، للمسلمين ، الزامية القرارات، الدولية .

كيفية اقتباس البحث

قدير ، محسن، امجد حسين علي الخيكاني، صور لانتهاكات حق التدين في العالم للمسلمين والزامية القرارات الدولية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Examples of violations of the right to religion in the world for Muslims and the mandatory international resolutions

Dr. Mohsen Qadeer
Qom University / College of Law

Amjad Hussein Ali Al-Khikani
Qom University / College of Law

Keywords : violations, the world for Muslims, mandatory, international resolutions.

How To Cite This Article
Qadeer, Mohsen, Amjad Hussein Ali Al-Khikani , Examples of violations of the right to religion in the world for Muslims and the mandatory international resolutions, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Many Western and Arab political leaders tried to exploit the September strike for their political benefit, and tried to make absurd statements through which they wanted to intimidate people who were observant and religious Muslims, and they were helped in this by imposing laws and regulations to combat manifestations of Islamic excellence, and we witnessed a great deal of that, and now Engraved in the bottom of Islamic memory is their war against many Islamic manifestations that is unforgettable, such as their war on mosques and their eavesdropping on them, France's ban on Muslim women from wearing the hijab in schools, the laws banning minarets in Switzerland, and the attempt to prevent halal food in some countries, and last but not least with this volcanic situation. Fracturing right and left in the chorus of war on the niqab and the enactment of laws to prevent it, while highlighting the mental muscles in the arts of ridiculing those who wear

it, accusing and stigmatizing them of speaking in a time of backwardness, speaking in an era of reactionaryism, reading with an eye to the past, and not keeping pace with contemporary times with its manifestations, scenes, and events.

These are scenes that make us realize the reality of the war against manifestations of Islamic excellence and that it is nothing but a fierce war against Muslims in those Western countries, who are spreading there, thanks to God, and Islam is spreading.

In those countries, it is spreading like wildfire, and in contrast to that, we find an atrophy in the spread of other religions, with respect and granting freedom to the rest of the sects and religions in those Western countries.

المستخلص:

حاولت الكثير من القيادات السياسيَّة الغربيَّة وكذا العربيَّة استثمار ضربة سبتمبر لمصلحتهم السياسيَّة، ومحاولة الإدلاء بالتصريحات العبثيَّة التي أرادوا من خلالها ترهيب الناس من أهل الالتزام والتدين من المسلمين، وساعدهم في ذلك فرض قوانين وأنظمة لمحاربة مظاهر التميز الإسلامي، وقد شهدنا شيئاً كبيراً من ذلك، وبات محفوراً في قاع الذاكرة الإسلامية من حربهم للكثير من المظاهر الإسلامية ما لا ينسى، فحربهم على المساجد وتنصتهم عليها، ومنع فرنسا للمسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس، وقوانين حظر المآذن في سويسرا، ومحاولة منع الطعام الحلال في بعض الدول، وأخيراً وليس آخراً بهذه الحالة البركانية المتشظية يميناً وشمالاً في جوقة الحرب على النقاب وسن القوانين لمنعه، مع إبراز العضلات العقليَّة في فنون السخرية ممن يلبسنه، واتهامهنَّ ووصمهنَّ أنَّهن يتكلَّمن في زمن التخلف ويتحدثن في عصر الرجعية ويقرأن بعين الماضي، ولا يواكبن الوقت المعاصر بتجلياته ومشاهده وأحداثه.

هذه مشاهد تجعلنا ندرك حقيقة الحرب على مظاهر التميز الإسلامي وأنَّها ليست إلاَّ حرباً ضروساً على المسلمين في تلك الدول الغربية، الذين ينتشرون هنالك بفضل الله وينتشر الإسلام في تلك الدول انتشار النار في الهشيم، وفي قبالة ذلك نجد ضموراً في انتشار الأديان الأخرى، مع الاحترام ومنح الحرية لبقيَّة الطوائف والديانات في تلك الدول الغربية.

المقدمة

للمنظمات الصهيونية دور كبير في إثارة الغربيين واستفزازهم لمحاربة المنتقبات، ويمكننا الاستدلال على ما نقوله في وقوف المنظمات الصهيونية في الدول الغربيَّة بالدعوة لحظر النقاب، بالكثير من الوقائع والأخبار التي جاءت في هذا الصدد، فتنشر وكالات الأنباء، ومنها وكالة أنباء "أمريكا إن أرابيك" أنَّ منظمة "إسلاميست ووتش"(١) الأمريكية وهي منظمة

صهيونية، قد انتقدت تراجع كلية جامعية بالولايات المتحدة الأمريكية عن فرضها حظرا على ارتداء النقاب، في حين أن بلدا إسلاميا وشرقيا مثل مصر لا يزال متمسكا بحظره(٢).

إنَّ مشكلة الغربيين أنَّهم ينقادون كثيراً للآراء الصهيونية والمنظمات اليهودية العاملة في دولهم، فصاروا أشبه بأمَّة من الغنم يقودها من يرعاها إلى حيث لا تعلم! خصوصاً وأنَّ هذه القيادة الصهيونية للأمم الغربية تكون تحت سيطرة الكثير من رؤوس الأموال، ووجود كبار الرأسماليين اليهود في تلك الدول الذين يحاولون في إعلامهم بشتَّى أنواعه إثارة (الإسلام فوبيا) في تلك الدول الغربيَّة وجعل الإسلاميين المتمسكين بدينهم فزاعة يمكن أن يأتي منهم كل حرب وإرهاب ضد المجتمعات الغربيَّة، ولربما يستغلون بعض أخطاء المسلمين الضئيلة التي إن وقعت فهي على مستوى أخطاء فردية تقع من المسلم وغير المسلم كذلك فيما يريدون تحقيقه من مصالحهم، فيحاول الغربيون استثمار هذه الأخطاء لصالحهم؛ لأنَّ بعض المسلمين قد يرتكب فعلاً خاطئاً ويعتقد أنه صحيح ولا يدري أنَّه يعمل من خلال خطَّة العدو، فيستغل العدو هذه الأخطاء لإثارة الرؤساء والقوانين عليهم، والمسلمون هنالك ليست لديهم رابطة أو منظمة قويَّة يمكن أن ترد بحجَّة وقوَّة على ادعاءات الغربيين أو المنظمات الصهيونية في تلك الدول الغربية، بل لربما وقعوا في الفخ وقالوا: نعم فإنَّ النقاب عادة لا عبادة، ويجب أن تخلع المنتقبات هذا النقاب عن وجوههن؛ لأنَّه يثير المشكلات والفوضى ولربما قالوا: هو لباس طائفي يهدد وحدة النسيج الاجتماعي الغربي، فيقعون في الفخ، ويصطادهم الغربيون بالوقوع في شراك حبالهم، ويسقطون في ذلك المطب، ويعملون كذلك من خلال خطَّة العدو.

وعلى كل حال فإنَّه كلما زاد الضغط على دولة الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين، تتفاقم وسيلة الاقتصاص من دين الإسلام بطرق أخرى، ويجد الغربيون ويؤازرهم اللوبي الصهيوني للنيل من الإسلام، وخصوصاً أنهم يتحكمون في مفاصل كبيرة في السياسة والاقتصاد والإعلام كما هو معلوم، أضف إلى ذلك أنَّ الأنظمة الأوروبية بقوانينها العلمانية تعتبر اليهودي مواطناً أصيلاً في مجتمعه والعربي المسلم قادماً جديداً وليس أصيلاً، بل إنَّ النظرة للعرب والمسلمين في أوروبا في الغالب هي نظرة إنسان إما هارب من حرب وإمَّا باحث عن عمل أما اليهودي فهو منتج وشخص فاعل في الحياة.

ولكي تتضح الصورة أكثر، فحينما تقع مشكلة كبرى على المسلمين سواء في دولهم أو في الأماكن التي يقطنون بها كجاليات إسلامية في دول غربية، فعلينا أن نفتش عن المستفيد الأكبر من ذلك وهم اليهود، فحينما ندرك حقيقة جذور التمدد اليهودي في فرنسا، بل هنالك كلام مشهور عن ساركوزي وانتمائه العنصري للصهيونية، وأقوال تؤكد أنَّه يهودي مهاجر من بولندا كما ذكر

ذلك الكاتب الفرنسي المسلم "بيير زينحتى"(٣)، فنجد هذا اليهودي بعد أن كان مهاجراً يصل إلى رئاسة فرنسا، فيكفي بهذا مثالاً حيَّاً من التمدد والتجذر الصهيوني في رأس دولة غربية كبرى كفرنسا، ومدى نجاحهم لإقرار هذا القانون الذي يقضي بحظر النقاب.

ولكي نربط الأحداث بعضها ببعض نرى أنَّ أول من يستفيد من قانون ظالم كهذا، هم اليهود في فلسطين حيث يستعد (الكنيست الإسرائيلي لإقرار قانون يقضي بمنع المسلمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨ من ارتداء النقاب والبرقع أو تغطية أجسادهن بشكل كامل، وينص القانون الذي تقدمت به عضو الكنيست عن حزب كاديما "مرينا سولودكين" على فرض غرامة مائة دولار أو السجن لمدة أسبوع على كل من ترتدي النقاب في الأماكن العامة، كما تفرض غرامة ٢٥٠٠ دولاراً أو السجن لمدة ستة أشهر على كل من يرغم المرأة على ارتدائه)(٤) ونلحظ هنا مدى استفادة اليهود من قوانين جائرة حصلت في تلك الدول الغربيَّة، وكانت وسيلة لهم لتحقيق مآربهم الشخصية ضد فلسطينيي الداخل.

داعش في العراق والشام وتقارير الأمم المتحدة

داعش في العراق وفي سوريا ارتكبت أبشع الجرائم بحق الأقليات الدينية في البلدين العراق وسوريا فقتلت وهجرت وأذلت الايزيدية والمسيح والشبك وغيرهم من الأديان والطوائف ولإعطاء مثال على ذلك نستعرض تقريرا للأمم المتحدة حول هذا الموضوع وندرج التقرير كما ورد دون إضافات:

الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تكون ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية جنيف (١٩ آذار ٢٠١٥) – ما تسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تكون ارتكبت كل أخطر الجرائم الدولية الثلاث – وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية – وفقاً لما جاء في تقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يوم الخميس. والتقرير، الذي جمع مادته فريق تحقيق أوفده مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى المنطقة في أواخر العام الماضي، يستند إلى مقابلات متعمقة مع أكثر من ١٠٠ شخص شهدوا، أو نجوا من، الهجمات التي شُنت في العراق في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥. ويوثق التقرير مجموعة واسعة من الانتهاكات ارتكبتها الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد مجموعات إثنية ودينية عديدة في العراق، وبعض هذه الانتهاكات، يقول التقرير، قد يبلغ مرتبة الإبادة الجماعية(٥).

كما يسلط التقرير الضوء على الانتهاكات، بما في ذلك أعمال القتل والتعذيب والاختطاف، التي يُدعى أن قوات الأمن العراقية والجماعات المسلحة المرتبطة بها قامت بها.

ويخلص التقرير إلى أن التجاوزات الواسعة النطاق التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تتضمن أعمال القتل والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي والإرغام على التحول من دين إلى آخر وتجنيد الأطفال. ويقول التقرير إن كل هذه التجاوزات تبلغ مرتبة انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبعض هذه التجاوزات قد تشكل جرائم ضد الإنسانية و/أو قد تبلغ مرتبة جرائم الحرب.

بيد أن النمط الواضح للهجمات ضد الإيزيديين "يدل على عزم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على تدمير الإيزيديين كمجموعة،" يقول التقرير. وهذا "يوحي بقوة" بأن الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تكون ارتكبت إبادة جماعية.

والتقرير، الذي طلبه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناء على مبادرة حكومة العراق، يذكر أعمال القتل الوحشية والمحددة الهدف التي كان ضحيتها مئات الرجال والفتيان اليزيديين في سهول نينوى في آب/أغسطس الماضي. وفي قرى يزيدية عديدة، أُلقي القبض على السكان. وفُصل الرجال والفتيان الذين تتجاوز أعمارهم ١٩ سنة عن النساء والفتيات. وبعد ذلك، اقتادت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الرجال بعيداً وأطلقت عليهم الرصاص، وفي الوقت نفسه اختُطفت النساء باعتبارهن 'غنائم حرب'. وخلص التقرير إلى أنه "جرى، في بعض الحالات، إخلاء القرى تماماً من سكانها الإيزيديين."

ووصفت بعض الفتيات والنساء الإيزيديات، اللائي هربن بعد ذلك من الأسر، بيعهن علناً أو تسليمهن باعتبارهن "هدايا" إلى أعضاء في الدولة الإسلامية في العراق والشام. وسمع الشهود فتيات – لا تتجاوز أعمارهن ست وتسع سنوات – يصرخن طلباً للمساعدة بينما كان يجري اغتصابهن في منزل يستخدمه مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام. ووصف أحد الشهود كيف كان اثنان من مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) جالسين يضحكان عندما كانت فتاتان مراهقتان تُغتصبان في الغرفة المجاورة. وقالت امرأة حامل، اغتصبها "طبيب" في الدولة الإسلامية في العراق والشام مراراً وتكراراً على مدى فترة شهرين ونصف، إنه كان يتعمد الجلوس على معدتها. وقال لها" هذا الطفل سيموت لأنه كافر. أنا أستطيع إنجاب طفل مسلم"

وأبلغ فتيان تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و١٥ سنة البعثة بالكيفية التي جرى بها فصلهم عن أمهاتهم وأخذهم إلى مواقع في العراق وسوريا. وقد أُرغموا على التحول إلى الإسلام وأُخضعوا لتدريب ديني وعسكري، بما في ذلك على كيفية إطلاق نيران البنادق وإطلاق الصواريخ. وأُرغموا على مشاهدة أشرطة فيديو تُعرض فيها عمليات قطع رؤوس. وقيل لأحد الأطفال "هذه عملية ضمك إلى الجهاد....أنت فتى في الدولة الإسلامية الآن" (٦).

ومارست الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) معاملة وحشية للمجموعات الإثنية الأخرى، بما في ذلك مجموعات المسيحيين والتركمان والصابئة المندائيين والكاكائية والأكراد والشيعة.

وفي غضون أيام في حزيران/يونيو، هرب آلاف المسيحيين من بيوتهم بسبب الخوف، بعد أن أمرتهم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالتحول إلى الإسلام ، أو دفع ضريبة، أو المغادرة.

وفي حزيران/يونيو أيضاً، تم تحميل حوالي ٦٠٠ من الذكور كانوا محتجزين في سجن بادوش، ومعظمهم من الشيعة، على سيارات نقل أوصلتهم إلى أحد الوديان حيث أطلق عليهم مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام الرصاص. وأبلغ الناجون فريق الأمم المتحدة أن أجساداً أخرى كانت فوقهم أنقذتهم.

واستُهدف أيضاً الأشخاص الذين كانوا يُعتبرون مرتبطين بالحكومة. ففي ١٢ حزيران/يونيو، قتل مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام ما بين ١ ٥٠٠ و١ ٧٠٠ طالب عسكري من قاعدة سبايكر العسكرية، تفيد التقارير بأن معظمهم كانوا قد استسلموا. ولم تُعلن بعد نتائج تحقيقات الحكومة العراقية في حادثتي بادوش وسبايكر.

وتفيد التقارير بأن مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) اعتمدوا على قوائم أهداف لإجراء عمليات تفتيش من منزل إلى منزل وعند نقاط التفتيش. وقال شرطي سابق إنه عندما قدم بطاقة الشرطة الخاصة به إلى مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام، ذبح أحدهم والده وابنه البالغ من العمر خمس سنوات وابنته البالغة من العمر خمسة أشهر. وعندما توسل إلى المقاتلين أن يقتلوه بدلاً منهم، قالوا له "نحن نريد أن نجعلك تعاني."

وقد تلقى فريق التحقيق معلومات من مصادر عديدة زعمت أن قوات الأمن العراقية والميليشيات التابعة لها ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء عمليات الهجوم المضاد التي شنتها ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام(٧).

ويقول التقرير إنه، خلال صيف عام ٢٠١٤، كان يبدو أن الميليشيات، مع تحقيق حملتها العسكرية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش) مكاسب ميدانية، "تشن عملياتها بإفلات تام من العقاب، مُخلفة الموت والدمار في أعقابها."

ويُزعم أنه، في أواسط حزيران/يونيه، أضرمت القوات العراقية الفارة النار في قاعدة للجيش في سنسل، في محافظة ديالى، كان ٤٣ سنياً مسجونين فيها. وفي حادثة أخرى، يُزعم أن ٤٣ شخصاً على الأقل قتلوا بالرصاص في مركز شرطة الوحدة في ديالى. وذُكر أنه تم القبض على قرويين وأخذهم إلى قاعدة البكر الجوية في محافظة صلاح الدين حيث، يقول التقرير، التعذيب

روتيني على ما يُذكر. وكانت هناك أيضاً روايات عديدة عن إرغام سنيين على ترك بيوتهم تحت تهديد السلاح.

وكما ذكر أحد الشهود: "كنا نأمل في أفضل النتائج عندما حرر الجيش العراقي و'المتطوعون' المنطقة من الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبدلاً من ذلك... نهبوا المنازل وحرقوها وفجروها، وادعوا أن جميع القرويين جزء من الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهذا غير حقيقي؛ نحن أشخاص فقراء عاديون فحسب."

ويخلص التقرير إلى أن أفراد قوات الأمن العراقية والميليشيات التابعة لها "قاموا بأعمال قتل خارج نطاق القضاء وتعذيب واختطاف وشردوا قسراً عدداً كبيراً من الأشخاص، مع إفلاتهم غالباً من العقاب. "وهم بفعلهم هذا، يقول التقرير،" ربما يكونون قد ارتكبوا جرائم حرب."

ومن ناحية أخرى، يشير التقرير أيضاً إلى أن الخط الفاصل بين القوات الحكومية العراقية النظامية وغير النظامية أصبح متزايد الضبابية منذ سقوط الموصل في حزيران/يونيو الماضي. ويشير التقرير إلى أنه "في حين أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن الصلة بين الميليشيات والحكومة،" فإن بعض الأحداث تشير، على أقل تقدير، إلى عدم حماية الحكومة للأشخاص الخاضعين لولايتها.

ويضيف التقرير أن الحكومة مسؤولة عن ضمان وضع جميع القوات والجماعات والوحدات المسلحة المنظمة تحت قيادة تتولى المسؤولية عن سلوك مرؤوسيها.

ودعا التقرير الحكومة العراقية إلى التحقيق في جميع الجرائم المبينة في التقرير وتقديم الجناة إلى العدالة.

كما حث التقرير الحكومة على أن تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تضمن أن تُجرَم بموجب القانون المحلي الجرائم الدولية المحددة في هذا النظام الأساسي.

ويدعو التقرير أيضاً مجلس حقوق الإنسان إلى حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن يتناول، "بأقوى العبارات، المعلومات التي تشير إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب"، وأن ينظر في إحالة الحالة في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية (٨).

طُلب التقرير في دورة استثنائية لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وطلب المجلس إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يوفد بعثة إلى العراق للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية المرتبطة بها.

ومع بشاعة ما يمارسه داعش من جرائم إلا أن العجز واضح لدى المجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات حاسمة تنقذ الضحايا بعد ان أصبحت الدول المحلية عاجزة عن ذلك وهذا ما أردنا قوله بأن القوانين الأممية ليس لديها قوة الإلزام على أحد خصوصا تلك المنظمات الإرهابية الخطيرة كداعش وبوكو حرام وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

اما في البحرين فقد وجد ان حركة أنصار ثورة ١٤ فبراير ترى بأن إعلان الكيان الخليفي الغازي والمحتل لأرض البحرين عن محاكمة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم يعد خطوة خطيرة، وإن المضي قدما في مثل هذه الخطوات المجنونة والسفيهة والبلهاء يهدد أمن المنطقة ويثير أحاسيس ومشاعر جميع أبناء الأمة العربية والإسلامية ولن يتم السكوت عليه أبداً.

اصدرت حركة أنصار ثورة ١٤ فبراير بيانا حصلت تسنيم علي نسخه منها ، تستنكر حركة أنصار ثورة ١٤ فبراير وبشدة إحضار سماحة آية الله العلامة الشيخ عيسى أحمد قاسم الى المحكمة ، وترى في ذلك إرتكاب مجزرة إبادة جماعية وإعدام معنوي لشعب البحرين بأكمله.

و جاء البيان كالتالي:قال تعالى : **(وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلاَّ أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)** ٨/ البروج.

تستنكر حركة أنصار ثورة ١٤ فبراير وبشدة إحضار سماحة آية الله العلامة الشيخ عيسى أحمد قاسم الى المحكمة ، وترى في ذلك إرتكاب مجزرة إبادة جماعية وإعدام معنوي لشعب البحرين بأكمله.

كما وترى بأن الذي يجب أن يحاكم على ما أرتكب من جرائم حرب وإبادة جماعية وإرتكابه لأبشع أنواع المجازر الجماعية في التاريخ بتغيير الخارطة الديموغرافية لشعب البحرين، إنما هو الطاغية فرعون البحرين ويزيد العصر الخليفي الأموي المرواني السفياني الجاهلي حمد بن عيسى آل خليفة.

إن الطاغية حمد وأزلام الحكم الخليفي وبأوامر سعودية أمريكية بريطانية يريدون التشفي من آية الله الشيخ عيسى قاسم لأنه لم ينفذ أجندتهم السياسية في الإصلاح السياسي الذي ترغبه أمريكا وبريطانيا والحكم السعودي ، وهو البقاء على الملكية الشمولية المطلقة لآل خليفة ، وأن يتم تهميش الشعب والقوى السياسية والعودة الى المربع الأول لما قبل ثورة ١٤ فبراير.

لقد أعلنت صحيفة الأيام المقربة من الديوان الملكي بأن الأربعاء القادم هو أولى جلسات محاكمة سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم، وهذا يعني تجرأ سافر على شعب بأكمله ، حيث أن محاكمة القائد الديني والزعيم الروحي لشعب البحرين إنما تعني محاكمة شعب البحرين بأكمله، بينما يجب أن يحاكم الطاغية حمد ورموز حكمه ومعذبوه وقطعان مرتزقته لما قاموا به من سفك

الدماء وقتل الأبرياء حيث تم قتل أكثر من ٢٠٠ شهيد إضافة الى الآلاف من الجرحى، ولا يزال أكثر من ٤٠٠٠ معتقل وسجين سياسي وسجين رأي في سجون الطاغية حمد.

ولذلك فإن حركة أنصار ثورة ١٤ فبراير ترى بأن إعلان الكيان الخليفي الغازي والمحتل لأرض البحرين عن محاكمة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم يعد خطوة خطيرة ، وإن المضي قدما في مثل هذه الخطوات المجنونة والسفيهة والبلهاء يهدد أمن المنطقة ويثير أحاسيس ومشاعر جميع أبناء الأمة العربية والإسلامية ولن يتم السكوت عليه أبداً.

كما وإن التطورات المتسارعة داخل البحرين من الإستهداف المباشر للأغلبية السكانية من الشيعة ولمعتقداتهم، والإستهداف المباشر لصلوات الجمعة والجماعة ، والقيام بمعركة كسر العظم بكل صلافة ووقاحة من قبل الطاغية حمد وأزلام حكمه، غير آبهين للدعوات والخطابات التي صدرت من قادة الأمة ومراجعها ، والدعوة الى التعقل والرشد ، إنما يدلل دلالة قاطعة بأن الطاغية حمد يأتمر بأوامر الديوان الملكي في الرياض، هذا الديوان الذي يأتمر مباشرة من الصهاينة والأمريكان والإنجليز.

إن محاكمة الرمز الديني والروحي والوطني لشعب البحرين سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم يجعل شعبنا أمام مواجهة مباشرة مع الحكم الخليفي الديكتاتوري دفاعا عن رموزنا وقيمنا وديننا ووطننا وهويتنا وعقائدنا لمواجهة كيان الإحتلال الخليفي وداعميه في الرياض وواشنطن ولندن.

وأخيراً فإن الإعلان المقزز والفاضح لإعلام السلطة الخليفية عن محاكمة الشيخ عيسى قاسم، يتم للشعب البحراني وشباب الثورة الرساليين الحجة، في أن كل الحلول السياسية والحوار والإصلاحات السياسية قد نسفها الطاغية حمد، وإنه ماض في إضطهاد الأغلبية الشيعية الساحقة من السكان الأصليين، وإن لا خيار أمام الشعب البحراني وقواه السياسية والثورية وشبابه الرسالي الا الوحدة في ظل مطالب حددتها ثورة ١٤ فبراير وشبابها الثوري وقواها السياسية الثورية وهو حق تقرير المصير وإسقاط النظام وإقامة نظام سياسي تعددي ديمقراطي يكون الشعب فيه مصدر السلطات جميعا(٩).

إن حركة أنصار ثورة ١٤ فبراير قد أعلنت من اليوم الأول لتفجر ثورة شعبنا البحراني البطل والشجاع بأن لا خيار أمام الشعب الا رحيل العائلة الخليفية وتفكيك القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية وخروج كافة المستشارين الأمنيين والعسكريين الأجانب، ورحيل قوات الإحتلال السعودي والإماراتي ومحاكمة مجرمي الحرب من القتلة والسفاحين وسفاكي الدماء وعلى رأسهم الطاغية حمد في محاكم جنائية دولية لينالوا جزاءهم العادل.

وإن ما يقوم به الطاغية حمد اليوم من الاعلان عن إسقاط الجنسية عن آية الله الشيخ عيسى قاسم، وقبلها إسقاط الجنسية عن أكثر من ٣٠٠ مواطن بحراني، وإقفال كل أبواب الحوار ورفضه القيام بإصلاحات سياسية حقيقية وجذرية، يدل دلالة واضحة بأن الكيان الخليفي قد فقد التوازن والعقل وهو ماضٍ في سياسته البوليسية والقمعية والديكتاتورية وماض في حكم البلاد في ظل ملكية شمولية إستبدادية مطلقة، وهذا مما لا ولن يقبله الشعب البحراني ولا علماؤه وقادته خارج السجن وداخله، ولن تقبله القوى السياسية والقوى الثورية، وإن طغيان وفرعونية يزيد البحرين الخليفي الأموي وإستهتاره بكل الدعوات والنصائح من قبل أبناء الأمة الاسلامية وعلمائها وقادتها وحكوماتها سيعجل في سقوطه ورحيل حكمه الفاشي عن البحرين.

علماء البحرين: محاكمة آية الله قاسم محاكمة للطائفة

اصدر علماء البحرين بيانا اعتبروا فيه ان المحاكمة الجائرة لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله ورعاه) وبلحاظ طبيعة التهمة وموضوعها والرمزيّة التي لسماحة الشيخ تمثّل مصداقًا واضحًا للاستهداف الطائفي الشامل للوجود الشيعي، والسلطة وحدها تتحمّل مسؤوليّة هذه الخطوة المجنونة بما تحمله من ظلم فاضح وتعدٍّ سافر على الطائفة الشيعيّة ومقدّساتها ورموزها، وبما يترتّب عليها من تداعيات خطيرة ومريرة على أمن الوطن واستقراره، وعلى السلم الأهلي والنسيج الوطني.

وتابع البيان: "إنّ سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله وأيّده) هو زعيم الطائفة الشيعيّة في البحرين، عرفته الطائفة بكلّ فئاتها وفي مقدّمتهم العلماء بأنّه الفقيهُ الورع المجاهد الذي ما فتئ يدافع عن حياض الدين والعقيدة والمذهب، والأبُ الذي عاش الحبّ والرعاية للمؤمنين، وحمل طموحات الشعب وآماله وآلامه، والشخصيّةُ الوطنيّة الحريصة كلّ الحرص على أمن الوطن واستقراره، والمدافعةُ بكلّ صدق عن حقوق الشعب ومطالبه العادلة"(١٠).

وأضاف: "وفي ضوء ذلك فإنّنا لا نفهم محاكمة سماحته إلا محاكمةً للطائفة بوجودها الممتد في هذا البلد، وإعلانَ حربٍ عليها، ومحاولةً لتصفية قضيّة الشعب العادلة ومصادرة حقوقه السياسيّة المشروعة، فهي محاكمة طائفيّة وسياسيّة بامتياز ،وبالالتفات لطبيعة الاتهام تجد أنّه يجعل من التعاطي مع فريضة الخمس الشرعيّة استلامًا وصرفًا في مواردها المقرّرة وفق الفقه الشيعي جريمة، ويصفها بأوصاف لا تليق بفريضة شرعيّة، ولا تليق بالمقام الرفيع علمًا وورعًا لفقهاء وعلماء الطائفة الشيعيّة. فهذه المحاكمة محاكمة للأحكام الشرعيّة وللفقه الشيعي".

وتابع البيان :"وفي جميع الأحوال فهذه المحاكمة ساقطة ولا اعتبار لها لا دستوريًا ولا شرعيًّا، لأنّها تتنافى مع ما ينصّ عليه الدستور من احترام الإسلام وأحكامه باعتباره مصدرًا أساسًا

للتشريع، وكذلك تتنافى مع الشريعة الإسلاميّة باعتبار أنّ الخمس فريضة شرعيّة يلتزم بها مذهب أهل البيت عليهم السلام".

وناشد العلماء الحوزات العلميّة والمؤسسات الدينيّة والحقوقيّة والشخصيّات المؤثّرة في العالم العربي والإسلامي، وكذاك نناشد العالم الحر، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والحريّات الدينيّة، ونبذ الاضطهاد الطائفي والعنصري. بتحمّل مسؤولياتهم القانونيّة والأخلاقيّة في الدفاع عن شعب البحرين وعن الطائفة الشيعيّة وما تتعرّض له من استهداف لوجودها ومقدّساتها ورموزها وحقوقها. دعت المعارضة البحرينية إلى اعتصام حاشد أمام السفارة السعودية في العاصمة البريطانية لندن للتنديد بمحاكمة الزعيم الروحي للشيعة آية الله الشيخ عيسى قاسم.

وحسب مرآة البحرين، قال المنظمون إن الاعتصام يأتي بالتزامن مع أول جلسة من جلسات محاكمة آية الله قاسم المقررة غدا الأربعاء ٢٧ يوليو/ تموز ٢٠١٦، وضمن فعاليات تنطلق في عدد من العواصم العالمية.وكانت السلطات قد أعلنت عن محاكمة آية الله قاسم بتهم تتعلق بوظيفته الدينية بفريضة الخمس الخاصة بالطائفة الشيعية التي تمثل غالبية السكان الأصليين في البحرين(١١).

انتهاكات حق التدين لمسلمي بورما

ان شعب الروهينجيا في اقليم اراكان يواجه الابادة على يد القوات البورمية والعصابات البوذية وتحت سمع وبصر وانظار العالم «المتحضر» الرافع لواء حقوق الانسان والمدافع عن الحريات في كل مكان! هذه الابادة(١٢) تجسدها تقارير وصور وتصريحات يكشفها هذا الملف ويسلط الضوء على الجرائم التي ترتكب بحق افراد هذا الشعب المسلم المكافح والذي لا جريرة له سوى تمسكه بدينه في هذه البقعة المظلمة من العالم.

يطرح الملف الأسئلة الاهم ويجيب عنها: ما اسباب هجرة المسلمين من بورما وخاصة اقليم اراكان؟ وماذا تعرف عن قانون المواطنة في بورما؟ وماذا تعرف عن درجات الجنسية وكيف طرد قرابة المليونين من مسلمي اراكان الى الحدود المجاورة عبر التاريخ؟

وهذا الملف يطرح القضية من جذورها ويعيد توثيقها في هذه الملفات ويبين المواد القانونية التي صدرت بحق حماية حق المسلمين والتي لم يأخذ بها المتطرفون اصلا وما زالت الارواح تزهق هناك والاقلية المسلمة تعاني الامرين بل تباد على مرآى ومسمع العالم كله(١٣).

تطرقنا في اعلاه عن وقوف العالم الإسلامي في نصرة قضية مسلمي أراكان وقد أصدرت رابطة مسلمي منطقة راكان التي تحصل المجازر فيها التقرير السنوي للمجلس التأسيسي في دورته السادسة وعشرين في عام ١٤٠٥ هـ و١٩٨٥م القرار رقم (٤) وينص القرار على ما يلي:

١ . يؤكد المجلس على قراراته وتوصياته السابقة بخصوص مسلمي بورما وما يتعرضون لها من اضطهاد ويرى المجلس متابعة هذه القرارات حتى يحصل المسلمون على حقوقهم المشروعة كبقية المواطنين في بورما.

٢ . يعرب المجلس عن استنكاره لموقف الحكومة البورمية إزاء إصدار قانون الجنسية الذي يطالب المسلمين بإثبات أصولهم البعيدة حتى ما قبل مائة وخمسين سنة مما يؤكد للمجلس أن هذا القانون إنما سنته حكومة بورما ضد المسلمين لحرمانهم من حق المواطنة الطبيعي المكتسب لهم.

٣ . يوصي المجلس الحكومات الإسلامية التي تقيم علاقات سياسية مع حكومة بورما اقناعها برفع الظلم عن المسلمين في بورما ومنحهم حقوقهم المشروعة لهم كبقية المواطنين.

٤ . يوصي المجلس منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بأن تتبنى قضية المسلمين في بورما ودراسة إمكان إثارتها أمام الأمم المتحدة.

٥ . يوصي المجلس بأن تواصل الأمانة العامة للرابطة إرسال الكتب باللغة البورمية والإنجليزية وارسال المصاحف وطباعة ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة البورمية.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الرابطة بشأن تلك القرارات:

١ . تعميم لسفارات الدول الإسلامية برقم ٥٨٠٠ تاريخ ٤/٥/١٤٠٤هـ للتكرم بإبلاغ القرارات الصادرة لحكوماتهم للعمل على إنفاذها.

٢ . خطاب لسكرتير عام الأمم المتحدة برقم ٥٧٥٦ لبذل جهوده ومساعيه لدول الأعضاء في المنظمة للضغط على حكومة بورما لإعطاء المسلمين حقوقهم المشروعة والسماح بممارسة شعائرهم في حيرة واطمئنان.

٣ . خطاب لأمين منظمة المؤتمر الإسلامي برقم ٥٧٥٥ تاريخ ٣/٥/١٤٠٤هـ بطلب بذل جهوده لدى الدول الإسلامية الأعضاء للعناية بقضية المسلمين البورماويين.

٤ . خطاب لمدير المستودع برقم ٧٥٤ تاريخ ٣/٥/١٤٠٤هـ بشأن تزويد المسلمين في بورما بالكتب والمصاحف بلغاتهم ويجري تنفيذ هذه التوصية حسب إمكانية الرابطة.

٥ . ورد تليكس من رئيس البنك الاسلامي للتنمية بجدة يفيد فيه بأن البنك وافق على تخصيص عشر منح دراسية للعام الجامعي ١٤٠٤هـ/ ١٤٠٥هـ لأبناء المسلمين في بورما لدراسة الطب والهندسة(١٤).

كما أصدرت الرابطة القرار رقم ٦ في الدورة السابعة والعشرين للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي والمنعقد في عام ١٤٠٦ هـ نص القرار كما يلي:

١ . يوصي المجلس بعمل الترتيبات من أجل إعطاء منح دراسية لأبناء المسلمين في بورما وإتاحة الفرصة أمامهم للدراسة العليا وفتح المجال أمامهم في الجامعات الإسلامية وخاصة في الأزهر الشريف وجامعات المملكة العربية السعودية.

٢ . دعم جمعية علماء المسلمين في رانجون والتي يرأسها الشيخ محمود داوود يوسف.

٣ . يوصي المجلس الأمانة العامة للرابطة ببذل مساعيها واتصالاتها لدى حكومة المملكة العربية السعودية وممثلياتها في البلدان المجاورة لبورما لتسهيل منح تأشيرات الحج والعمرة للمسلمين البورماويين(١٥).

٤ . يوصي المجلس الأمانة العامة للرابطة بتوجيه الدعوة لعشرين شخصا أو أكثر كل عام لأداء فريضة الحج.

٥ . يوصي المجلس بالاستمرار في دعم الجمعيات الاسلامية المعترف بها في بورما وأن تتولى الأمانة العامة للرابطة تقديم الدعم المالي لهذه الجمعيات وإيصاله بطريقة مناسبة الى هذه الجمعيات.

٦ . يطالب المجلس الأمانة العامة للرابطة بزيادة تقديم المساعدات للمسلمين في اراكان ببورما ونشر الكتاب الإسلامي بين الطبقة المثقفة.

٧ . يؤكد المجلس على ضرورة إرسال المساعدات المالية والطبية والثقافية لمسلمي كاوتلي في بورما.

٨ . الاستمرار في الاتصال بمسلمي كاوتلي عن طريق مبعوث الرابطة في تايلند أو عن طريق آخر بما تراه الأمانة العامة مناسبا وتحقيق الاهتمام بأوضاع هؤلاء المسلمين وإضافة معلومات جديدة عنهم.

٩ . يكلف الأمانة العامة للرابطة برفع شكره الى حكومة المملكة العربية السعودية على رعايتها للمسلمين البورميين المقيمين في المملكة العربية السعودية.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الرابطة بخصوص هذه القرارات:

١ . كتب تعميم بشأن الفقرة (١) لوزراء التعليم وكليات الشريعة والمعاهد الإسلامي برقم ٤٢/ت في تاريخ ١٤٠٦/٢/٢٦هـ لطلب إتاحة الفرصة لأبناء المسلمين البورميين لتلقي العلوم بمعاهدهم العلمية للنهوض بالمستوى العلمي . كما بلغت هذه التوصية للإدارة العامة للتعليم والثقافة والبحوث بمذكرة رقم ١٥٣/د في ٢٤/ /١٤٠٦هـ لتنفيذها ومتابعتها.

٢ . كتب مذكرة للأمين العام المساعد برقم ١٥٢/د تاريخ ١٤٠٦/٤/٢٤هـ لتنفيذ الفقرة (ب).

٣ــ وبالنسبة للفقرة (ج) تم ارسال خطاب لوزارة الخارجية السعودية برقم ٦٧ تاريخ ١٤٠٦/٤/٢٤هـ بطلب منح التسهيلات اللازمة لدخول المعتمرين والحجاج المسلمين البورميين.

٤ . كذلك تم تبليغ المشرف العام للعلاقات العامة والإعلام ولكل من الأمين العام المساعد والأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية ولإدارة الثقافة والمناهج برقم ١٥٥ . ١٥٦ و١٥٧ في تاريخ ١٤٠٦/٤/٢٤هـ كما تم تبليغ هيئة الاغاثة الإسلامية برقم ٦٩ وتاريخ ١٤٠٦/٤/٢٤هـ(١٦).

٥ . فقد قامت الرابطة بالاتصال بالجهات المعنية لمتابعة أوضاع مسلمي كاوتلي.

٦ . تم رفع خطاب شكر للحكومة السعودية على رعايتها الكريمة للمسلمين البورميين المقيمين في المملكة.

لقد وردت الى الرابطة الردود التالية:

* أفادت إدارة المنح الدراسية انها رفعت للجامعات حول تخصيص عدد من المنح الدراسية.

* ورد خطاب من جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود تضمن شكر جلالته لجميع أعضاء المجلس التأسيسي للرابطة على مشاعرهم الطيبة ويؤكد جلالته حرص المملكة العربية السعودية دوما على العمل لما فيه خير الإسلام والمسلمين.

* كما أفادت وزارة الخارجية في برقيتها رقم ١٣٤٠٧/٧٥/٩٤ تاريخ ١٤٠٦/٥/٣٠هـ باستجابتها لتوصيات المجلس التأسيسي حول منح تسهيل منح تأشيرات للحج والعمرة للمسلمين البورميين وقد عمدت سفارتها في كل من بنغلاديش والهند وباكستان(١٧).

دور المجلس الإسلامي الأوروبي في مناصرة قضية مسلمي بورما

طالب سالم عزام السكرتير العام للمجلس الإسلامي الأوروبي قادة الدول الإسلامية والسكرتير العام للأمم المتحدة بالتدخل فورا لوضع حد لمأساة المسلمين الدموية في بورما ووقف عمليات القتل دون تمييز التي أدت الى لجوء أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ منهم الى بنغلاديش، وقال عزام في رسالة الى د.كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة ان الموقف يتطلب تشكيل لجنتين للتحقيق ترسل إحداهما الى بورما لوقف هذه الأعمال الوحشية غير الإنسانية ضد المسلمين وترسل الأخرى الى بنغلاديش لتقدير المساعدات اللازمة للاجئين المسلمين هناك، وأكد عزام ان سيل اللاجئين المسلمين لايزال يتدفق على بنغلاديش طلبا للنجاة بأرواحهم من عمليات القتل دون تمييز للرجال والنساء والأطفال والشيوخ والعجزة التي يقوم بها جنود حكومة بورما. كما تقدم المجلس بتبرع ١٠٠٠ جنيه استرليني لإغاثة المسلمين في بنغلاديش الفارين من اضطهاد السلطات البورمية(١٨).

اولاً:دور منظمة المؤتمر الإسلامي في قضية مسلمي بورما

قام وفد على مستوى عال برئاسة قاسم زهيري مساعد الأمين العام للمؤتمر الإسلامي بجدة بزيارة لبنغلاديش في ٢٦ مايو سنة ١٩٧٨ بغية الوقوف على الحقائق. وصرح قاسم زهيري في مؤتمر صحافي عقده بعد عودته، بأنه يدين بقوة عملية الطرد الجماعي غير الإنساني التي يتعرض لها المسلمون في بورما. وطالب الهيئات العالمية بمساعدة اللاجئين في بنغلاديش، ومما يجدر ذكره ان سلطات بورما رفضت السماح للوفد الإسلامي بالدخول الى بورما لهذا الغرض.

لقد حذر قاسم زهير الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي من استمرار حملة الاضطهاد والتقتيل والتشريد التي تمارسها سلطات حكومة بورما ضد الجماعة الإسلامية هناك. وقال في مؤتمر صحافي عقب عودته من بنغلاديش على رأس وفد من الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي ان عدد اللاجئين المسلمين الذين تدفقوا الى بنغلاديش من بورما بلغ حتى الآن أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ، وان سيل اللاجئين مستمر بمعدل ٤ آلاف لاجئ يوميا.

وندد الزهيري بالأعمال الوحشية التي ارتكبتها سلطات بورما البوذية في حق النساء والأطفال والشيوخ المسلمين، وقال ان المعلومات التي حصل عليها بعد زيارته مخيمات اللاجئين المسلمين في بنغلاديش تفيد بأن ١٢ ألفا من القوات البرية والبحرية والجوية في بورما بدأت في يوم ٦ فبراير الماضي حملة يطلق عليها اسم عملية الثعبان، وواضح ان العملية بدأت بتطويق مدينة أكياب عاصمة مقاطعة اراكان(١٩).

والإغارة على مساكن المسلمين ليلا وإخراجهم واعتقال الكثير منهم وفي يوم ١٤ فبراير الماضي ألقي القبض على ٤٠٠ من النساء وزج بهم في المعتقلات في غيبة أزواجهن وعندما قامت مظاهرة في اليوم التالي أطلقت قوات جيش بورما النار على المتظاهرين فأودت بحياة الكثير منهم، وألقي القبض على ألفي شخص، وذكر زهيري ان الأحداث الدامية والأليمة توالت بعد ذلك، وفي كل يوم كان يسقط مئات الضحايا وتهتك الأعراض ويعتقل الآلاف حتى اضطر المسلمون الى الهرب برا وبحرا الى بنغلاديش. وأكد زهيري ان ٣٠ قرية إسلامية في اراكان أصبحت خالية من سكانها بعد ان استولى البوذيون على أملاك المسلمين من أراض وماشية وأمتعة وغيرها، كما هدمت المساجد وأغلقت المدارس في اراكان، خصوصا في الريف، وأحرقت المصاحف والكتب الإسلامية، وطالب زهيري دول العالم الإسلامي بتقديم العون لبنغلاديش حتى تتمكن من استقبال هذا العدد الهائل من اللاجئين، كما طالب سلطات بورما بوقف الأعمال الوحشية التي ترتكبها ضد رعاياها من المسلمين.

كما سافر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي كريم جاي الى نيويورك للتحدث في هذا الشأن مع كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وأجرت جريدة المدينة نقتبس هذا الحوار مع كريم جاي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

سعادة الأمين العام، ما المواضيع التي تعرضتم لها في حديثكم مع السيد كورت فالدهايم؟

* شملت محادثاتنا موضوعين مختلفين كل الاختلاف فأولا تحدثنا بشأن موضوع يشغل بال واهتمام العالم الإسلامي ان لم أقل الرأي العام العالمي وهو مشكلة وضع المسلمين في بورما والحالة اللا إنسانية التي يعيشها اللاجئون المسلمون ببنغلاديش، فهناك حوالي ١٦٠ ألف مسلم بورمي أجبروا في ظروف مأساوية على مغادرة بلادهم واللجوء الى بنغلاديش وان منظمتنا، وكذلك منظمة الأمم المتحدة ووكالة غوث اللاجئين قد زاروا مكان الكارثة عن كثب واطلعوا على حقائق ما يجري هناك. وكلنا ساعون للوصول مع الحكومة البورمية الى حل إنساني لهذه المشكلة، كما دارت محادثات بشأن القرارات التي تبناها المؤتمر الإسلامي التاسع الذي انعقد أخيرا، اللاجئون سيتزايدون بصفة مهولة وبذلك يزداد حجم هذا العبء الثقيل على بنغلاديش.

وإذا رفضت حكومة رانغون التعاون من أجل إيجاد حل إنساني لهذه المشكلة فهل تنوي منظمتكم عرض هذه المشكلة على الأمم المتحدة؟(٢٠)

* يجب علينا ألا نقول أي شيء وألا نفعل أي شيء يأخذ صبغة التهديد . ولكن الشيء الوحيد الذي لا جدال فيه هو عملية انتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها إخواننا مسلمو بورما، فإذا استمرت الحكومة البورمية في هذا النهج فإننا سنضطر الى اللجوء الى جميع المنظمات العالمية المختصة.

هل انتم متفائلون بشأن ايجاد حل لمشكلة مسلمي بورما؟

* انه من واجبي ان اكون متفائلا بالاضافة الى ان مسؤولياتي تحتم علي ذلك.

كما نددت منظمة المؤتمر الاسلامي بعمليات الاضطهاد والتقتيل والتشريد التي يتلقاها المسلمون في بورما على ايدي السلطات العسكرية هناك والتي أدت إلى تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين الى بنغلاديش بعد استيلاء السلطات في بورما على ممتلكاتهم وامتعتهم، واهابت الامانة العامة للمنظمة في بيان أصدرته بالعالم الإسلامي الى ان يعلن استنكاره الشديد بشتى الطرق لهذه التصرفات غير الإنسانية التي يتلقاها المسلمون في بورما، وان يسعى الى وضع حد لهذه التصرفات وان يقدم العون والمواساة لضحاياها وفق ما تقتضيه الإخوة الإسلامية، كما لفتت انظار الرأي العام العالمي الى الوضع المأساوي لهذه الجماعة الإسلامية، ومع كل هذه الجهود إلا ان المسلمين في بورما يتعرضون الان لأبشع أنواع القتل والتهجير.

ثانياً:دور الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في مناصرة قضية مسلمي بورما

لقد اصدرت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية التي يرأسها الشيخ يوسف الحجي بيانا نددت فيه بما تقوم به حكومة بورما الشيوعية ضد المسلمين في اراكان، وذكر البيان ان المسلمين في بورما أصبحوا هدفا لحملة إبادة وحشية إضافة إلى منعهم من ممارسة حقوقهم الشرعية والمحافظة على عقيدتهم.

واضاف البيان ان الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية اذ تضع في اعتبارها النتائج الخطيرة التي تترتب على هذا الاضطهاد، فإنها تستنكر اشد الاستنكار هذه الممارسات الهمجية التي تتعارض مع دعوة حماية حقوق الانسان وانها لتضم صوتها الى جانب رابطة العالم الاسلامي وتهيب بالمسلمين حكومات وهيئات وشعوبا الى الوقوف الى جانب المسلمين في اراكان وتخليصهم من المؤامرة التي تستهدف هويتهم الاسلامية، والجدير بالذكر ان العم الشيخ يوسف جاسم الحجي عندما كان رئيسا للهيئة الخيرية أولى هذه القضية جل اهتمامه ويسير اليوم د. عبدالله المعتوق على خطاه(٢١).

ثالثاً:دور حكومة بنغلادش في مناصرة قضية مسلمي بورما

لقد قامت حكومة بنغلادش بخطوات جبارة وذلك في مساعدة الهاربين من جحيم البوذيين والمضطهدين في إعراضهم وأملاكهم وعقيدتهم ولجأوا إلى بنغلادش، حيث أقامت لهم تسعة مخيمات وذلك لإيوائهم من التشرد والضياع، وقدمت لهم ما تستطيع من الغذاء والكساء والخدمات الأخرى، كما قامت بدور مشكور في عقد اتفاقية دكا عام ١٩٧٨ حيث وافقت حكومة بورما على إعادة اللاجئين من مسلمي بورما في بنغلادش على ثلاث مراحل، وذكرت الاسوشيتدبرس نقلا عن مصادر رسمية في رانجون ان المرحلة الأولى ستبدأ الشهر المقبل وتشمل اعادة الذين يحملون شهادات جنسية بورمية او أجنبية وعائلاتهم، إما المرحلتان الثانية والثالثة فتقضيان بإعادة الذين يملكون إثبات إقامتهم السابقة، وشكر الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي قاسم الزهيري بنغلادش على موقفها الإنساني النبيل من مأساة اخوانهم البورميين المسلمين، لقد آوتهم حكومة بنغلادش كأحسن ما يأوي الأخ أخاه المسلم، فقدمت لهم ما تستطيع من الغذاء والكساء وهو في الحقيقة عبء ثقيل يضاف الى جملة اعباء هذا البلد الفقير الذي لا يستطيع ان يتحمل اكثر مما تحمله طيلة اربعة اشهر.

وفي الحقيقة، هذه الجهود الجبارة التي قامت بها لخدمة المسلمين الفارين من الاضطهاد لن يستطيع الانسان المسلم البورمي نسيان الفضل ويدعو للمسؤولين البنغلادشيين دوما ان يحفظهم الله ذخرا للإسلام والمسلمين. دور حكومة باكستان في مناصرة قضية مسلمي بورما لقد

قامت حكومة باكستان الاسلامية بجهود يشكر عليها في مساعدة المسلمين اللاجئين والهاربين من جحيم الاضطهاد البوذي مقتدية في ذلك بقول المصطفى صلى الله عليه واله وسلم «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا»، ومقتدين بقوله تعالى (إنما المؤمنون إخوة)، ومن كون المسلمين امة واحدة، ومتفقين في ذلك مع قول الرسول صلى الله عليه واله وسلم «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» رواه مسلم. لقد ساعدت حكومة باكستان المسلمين البورميين المتواجدين على اراضيها واعتبرتهم اخوة لهم في المعاملة الحسنة ولا يوجد فرق بين مسلم بورمي واخيه الباكستاني، ولا شك ان هذا ما تدعو اليه الاخوة الاسلامية وكذلك الانسانية، وهو ما دعا اليه الرئيس الباكستاني السابق محمد ايوب خان عندما كان يخاطب الصحافيين في رانجون عاصمة بورما في عام ١٩٦٠ ووجه بالالتفات الى هذه الحقيقة، ان هناك اعدادا ضخمة من المسلمين (آلاف المسلمين) بأراكان اتجهوا خلال الانزعاج في هذه المنطقة الى باكستان الشرقية، قال الرئيس: آوتهم باكستان بناء على الحقوق الإنسانية، وقال الرئيس بصراحة ان باكستان ليس لها غرض سياسي في هذا الامر. وبالجملة، تقدر باكستان بكل سرور اي حل مرضٍ لمظالم مسلمي اراكان، كما اعرب الشيخ ابو الاعلى المودودي مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان وعضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة عن دهشته ازاء تجاهل العالم للإبادة الجماعية التي تعرض لها المسلمون في بورما، ودعا الشيخ المودودي الدول العربية والاسلامية الى اتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة من اجل وقف الحملة الوحشية الضارية التي يتعرض لها المسلمون في بورما(٢٢). والحقيقة أننا نجد أن الجهود في هذا المجال مازالت قاصرة وغير قادرة تماما على وضع حل ناجع وان الأمر قد تجاوز الحد المعقول وتلك مشاهد القتل مازالت مستمرة وتتفاقم كل يوم.

انتهاكات حق التدين للمسلمين في فرنسا (الحجاب)

تعددت اسباب منع الحجاب في فرنسا ولا غاية وراء ذلك سوى الحرب على الاسلام وثقافته وموروثه والحجج التي تعلنها الدوائر التي تقف وراء منع الحجاب كثيرة نستعرض منها:

يقولون إنَّ هذه المظاهر تجلب التفرقة بين أطياف المجتمع وتارة يقولون إنَّ ذلك كبت لحريَّة المرأة وتقييد لحريتها، وانتقاص من كرامتها، وهضم لحقها، ويقولون إنَّ النقاب عبارة عن سجن محمول، ولابد من حظره لتعيش النساء بكرامة، كما قال ذلك أندريه جيران – وهو قانوني شيوعي يقف وراء مبادرة للتصدي لانتشار البرقع ثم يقولون نخشى أن تكون هذه المنتقبة عامل إرهاب وتخويف للآخرين، وقد تكون من جماعات إرهابيَّة تريد أن تنفِّذ عمليَّة إرهابيَّة ضد المنشآت

الغربيَّة! ويقولون إنَّ لباسه يثير الرعب والخوف وأنَّه يعتبر أمراً هجومياً، حيث أشار لذلك صراحة فيليب هولوبون، وهو نائب عن حزب المحافظين المعارض، أمام البرلمان: "نحن لسنا دولة إسلامية، لذلك فإن تغطية الوجه في الأماكن العامة أمرٌ غريب، ويعتبره الكثير من الناس مخيفًا وهجوميًّا"، وزعم هولوبون: "أن ارتداء النقاب قمعي ورجعي، ويعرقل نهوض المرأة، وغير ملائم ومسيء للكثيرين في القرن الحادي والعشرين".

ويقولون هو عبارة عن استعباد للمرأة، حيث صرَّح بذلك الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ثم يقولون هو انتهاك لمبدأ مساواة المرأة بالرجل، و يقولون إنَّه بمثابة "انتهاك للحريات الفردية في وطننا"، كما أشارت وزيرة تكافؤ الفرص الإيطالية مارا كارفانيا: "البرقع والنقاب من رموز استعباد المرأة ويشكلان حاجزًا حقيقيًا أمام سياسة الاندماج، كما أنهما ليسا من الرموز الدينية من قبيل الحجاب على سبيل المثال، ولكنهما يخفيان وراءهما قصصاً لنساء حرمن من حقوقهن الأساسية، مثل التعليم أو الاستفادة من فرص العمل"، على حد زعمها.

إنَّ المنتقبات هنَّ اللواتي رضين أن يلبسن النقاب، فكيف ينتهكن حريتهن الفردية بمحض إرادتهنَّ؟

وإن كانت المرأة اختارت ذلك فما دخلكم بها؟ أليست حريتها الشخصية وراحتها النفسية في ذلك؟ لكن العكس هو الصحيح ففرض قانون حظر النقاب هو بحد ذاته انتهاك للحرية الفردية في تلك البلاد، ولكن كما قيل (رمتني بدائها وانسلت).

وكل ما ذكرناه عن أولئك الغربيين في حربهم أو سعيهم لحظر النقاب، يُفسر أنَّ الحرب عليه وعلى المنتقبات ما هي إلا محاولة للتضييق على الحريات الدينية لدى المسلمات، وانتقاص كرامتهنَّ، فلو كانت هنالك دولة تريد أن تسعى لشيء من هذا القبيل لكانت أمريكا، وهي التي تحاول أن تربط الإرهاب بالمسلمين، ومع ذلك فلم تفرض هذا القانون، بل خالفت تلك الدول التي سعت لفرضه، فإذا كانت راعية حروب الإرهاب في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، قد عارضت قرار فرنسا، حيث (أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنّ واشنطن تعتبر ارتداء "اللباس الديني" جزءً مما أسمته الحرية الدينية وحرية التعبير، ولهذا فإنَّها اعتبرت قرار حظره مناقضاً لحرية التعبير).

وبعد هذا فلا أدري بمَ نصف المنهزمين نفسياً من بني جلدتنا ممن يحاولون سن قوانين حظر النقاب في دولنا الإسلاميَّة كذلك، وليتهم قلدوا أمريكا في إعطاء المنتقبات حقوقهنَّ في لبس النقاب، أو سكتوا وكفوا المسلمين شرَّ حديثهم!ولم يستمر طويلا هذا القرار فقد فرض الشارع رأيه على الحكومة الفرنسية ومارس المسلمون حقوقهم الدستورية في الضغط على الادارة الحكومية

عن قرارها بمنع الحجاب وبالتالي فقد حصلن المسلمات في فرنسا على حرية ارتداء الحجاب بموجب قرار حكومي فرنسي.

علاقة تنظيم القاعدة بالتنظيمات الارهابية الاخرى

بدأ الارتباط بين الحركات الإسلامية الراديكالية في أفريقيا وتنظيم القاعدة مع إنشاء أسامة بن لادن عددا من معسكرات التدريب في دول القرن الأفريقي، ثم الإعلان عن إنشاء تنظيم القاعدة العالمي عام ١٩٩٨ حيث بدأ التقارب بين الطرفين، وخصوصا مع حزب الاتحاد الإسلامي في الصومال. ومع نجاح القاعدة في تنفيذ عدد من العمليات النوعية ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في القرن الأفريقي وخصوصا تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، ازدادت شعبية التنظيم وانتشرت أفكاره بين المسلمين، ليس في القرن الأفريقي فحسب، وإنما في أنحاء عديدة من القارة الأفريقية، لاسيما بين أوساط الشباب الأقل تعليما والأكثر إحباطا بسبب الفقر والبطالة وما اعتبروه من نتائج سياسة الغرب في العالم الإسلامي بوجه عام، والدول الأفريقية بصفة خاصة.في غضون ذلك، توالي إعلان الحركات الإسلامية في أفريقيا الارتباط بتنظيم القاعدة العالمي، ومن ذلك الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، التي أعلنت الارتباط بالقاعدة في سبتمبر ٢٠٠٦ لتتحول إلى «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، وكذا حركة الشباب المجاهدين في الصومال، التي ترتبط بشكل وثيق بتنظيم القاعدة في القرن الأفريقي.

وأعلن زعيم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عبد المالك دروكدال في فبراير ٢٠١١ حسب وكالة الصحافة الفرنسية، انه عرض على جماعة بوكو حرام تدريب شبابها والمساعدة بالرجال والعتاد «لتمكينها من الدفاع عن شعبنا ودحر الصليبيين» وهذا ما يجعل المنطقة من النيجر حتى الساحل الجنوبي مرتعا لعناصر القاعدة. رأى الباحث الفرنسي جان بيار فيلو في تقرير لمؤسسة كارنيغي للسلام ان هناك خطرا كبيرا في الامر وأقر بأن العنف الطائفي في نيجيريا يؤجج من الداخل إلا ان عرض دروكدال يعني أن نيجيريا أصبحت على قائمة أولويات تنظيم القاعدة وهذا التحالف إذا أصبح حقيقة عملية فسيشكل تهديدا حقيقيا ويقود المنطقة برمتها إلى فوضى شاملة.

وفي ١٨ تموز ٢٠١١ كشف عن رسالة منسوبة للإمام أبي بكر شيكاو، زعيم «بوكو حرام» الذي خلف الزعيم الراحل محمد يوسف في قيادة التنظيم. أكد فيها ولاء «بوكو حرام» للقاعدة وتضامنها مع قيادتها الجديدة، كما أنها تضمنت تهديدات ووعيدا للولايات المتحدة الأميركية واستخدمت الحركة أسلوب وتكتيكات تنظيم القاعدة وقامت في مايو ٢٠١١ باختطاف اثنين من الأجانب، ويرجح انه تم تسليمهما لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويدخل في هذا

المجال استهداف مبنى الأمم المتحدة في ابوجا. وقد مثل ذلك اقتداء بالاتجاه العام للمنظمات المتطرفة في التحول من الاهتمامات المحلية الى العالمية والانضواء تحت لواء تنظيم القاعدة. ففي عام ٢٠٠٣ مثلا كان الهجوم على مقر الأمم المتحدة في العراق بمثابة الإعلان عن قيام تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

وبعد هذا الاستعراض لهذه المنظمات التي تعمل على انتهاك حق التدين للمسلمين هناك سؤال لابد من البحث عن إجابة له وهو لماذا كل هذه المنظمات ولماذا الإسلام هو المستهدف ؟ والإجابة باختصار شديد وفق ما نرى لان الإسلام خطر على إسرائيل وعلى الصهيونية العالمية وهذا هو الدافع الوحيد لظهور مثل هذه التنظيمات الشاذة.

خاتمة البحث

لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

وفي إطار تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، خصصت اتفاقيات دولية ملزمة لتناول مادة واحدة أو أكثر من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولكن نظرا لتعقد الموضوع الذي تعالجه المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وللاعتبارات السياسية اللصيقة بموضوعها لم يصبح الموضوع الذي تعالجه هذه المادة محلا لاتفاقية دولية حتى الآن.

هوامش

(١) منظمة "إسلاميست ووتش": منظمة يمينية صهيونية متطرفة ومعروفة بعدائها الشديد للإسلام وقد أسسها صهيونيون أمريكيون، ومعنى اسم المنظمة هو (مراقبة الإسلاميين)، وهي تابعة لمنظمة منتدى الشرق الأوسط التي يرأسها المتشدد الصهيوني الأمريكي دانيال بايبس.

(٢) موقع أخبار العالم، الرابط:

http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=33615

(١) في حوار له مع موقع المسلم، الرابط:http://almoslim.net/node/86739

(٢) وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، الرابط:http://paltoday.ps/arabic/News-82689.html

(٥) تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان :جنيف" حول انتهاكات حقوق الانسان في العراق على يد ما يسمى "الدولة الاسلامية " داعش ، لسنة ٢٠١٥، المجلة القانونية، العدد(٣٨)، بغداد،٢٠١٥، ص٨ وموقع: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/SpecialSessions/Session

(٦) تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان: جنيف، لسنة ٢٠١٥، المصدر السابق، ص٩، وموقع: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/SpecialSessions/Session

(٧) تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان: جنيف، لسنة ٢٠١٥، المصدر السابق، ص٩، وموقع: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/SpecialSessions/Session

(٨) تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان: جنيف، لسنة ٢٠١٥، المصدر السابق، ص١١ وموقع: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/SpecialSessions/Session

٩(http://iraq.shafaqna.com/AR/ ٤٦١٧١

١٠(http://iraq.shafaqna.com/AR/ ٤٦١٧١

١١(http://iraq.shafaqna.com/AR/ ٤٦١٧١

(١٢) مجلة التضامن، العدد الثامن. جمادي الاولى ١٤١٦، اكتوبر ١٩٩٥م، ص١٢.

(١٣) مجلة التضامن، العدد الثامن، ص١٧.

(١٤)سيد عبدالمجيد بكر، الأقليات المسلمة في أسيا وأستراليا، ، ص١٨٣. الموقع: www.themwl.org/Publications/default.aspx?t=1&cidi=435

(١٥) الأقليات المسلمة في العالم. الندوة العالمية للشباب الإسلامي. ص٦٢٠. الموقع: www.osaimy.com/add/book2/althaqafah/shabab.pdf

(١٦) الأقليات المسلمة في العالم، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ص٦٢٠. الموقع: www.themwl.org/Publications/default.aspx?t=1&cidi=435

(١٧) مجلة التضامن، العدد الثامن، جمادى الأولى ١٤١٦هـ، ص١٢.

(١٨) البلاغ، العدد ٢٩/٨٨٦ رجب ١٤٠٧هـ / ٢٩ مارس، ١٩٨٧م.

(١٩) جريدة اللواء: عمليات القمع والإبادة مستمرة بحق أقلية الروهينجيا، بيانات حكومية حديثة تؤكد تراجع عدد المسلمين في ميانمار. تاريخ النشر: الثلاثاء ٢٦ تموز ٢٠١٦ الموافق ٢١ شوال ١٤٣٧هـ.

(٢٠) السيد صادق الشيرازي ، مسلمو بورما ، تقرير يوثق أهم الانتهاكات وجرائم الإبادة بحق المسلمين في بورما، قسم الرصد والمتابعة في مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٢١) السيد صادق الشيرازي، مسلمو بورما، تقرير يوثق أهم الانتهاكات وجرائم الإبادة بحق المسلمين في بورما، قسم الرصد والمتابعة في مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٢٢) السيد صادق الشيرازي، مسلمو بورما، تقرير يوثق أهم الانتهاكات وجرائم الإبادة بحق المسلمين في بورما، قسم الرصد والمتابعة في مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

المصادر والمراجع

١.الزبيدي، مرتضى، تاج العروس في جواهر القاموس، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨، ط٢.

٢.ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار لسان العرب، بيروت– لبنان، بلا سنة طبع

٣.الموسوعة الميسرة في الأديان والأحزاب والمذاهب المعاصرة، نشر الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف د. مانع الجهني ٢/ ١١٠٨ – ١١٠٩.

٤.أحمد، كمال مظهر، شيء ما عن الإنسان، صحيفة حقوق الإنسان، بغداد، العدد الثامن، كانون الأول، ١٩٩٨، ص٨.

٥.أمزيان، محمد محمد، البوسنة والهرسك الأندلس الثانية، كتاب المنعطفظ، وجدة، ١٩٩٣.

٦.بحر العلوم، ممدوح خليل، حماية الحياة الخاصة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣.

٧.ارنولد، توماس، الدعوة الى الاسلام، ترجمة: مصطفى السقا، دار احياء التراث العربي، ١٩٩٨.

٨.بحر العلوم، محمد، نحو مجتمعات تتساوى فيها الأكثرية والأقلية، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٤م.

٩.ترتون، د. أ.س.، أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق: حسن حبشي، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م، ص٩٨.

١٠.جعفر، محمد كمال، من قضايا الفكر الإسلامي: دراسة ونصوص، مكتبة دار العلوم، مصر، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨م.

١١.حجازي، عبد الحي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، الجزء الثاني، الحق، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٠.

١٢.ستاليسلاف. أ. نهليك، عرض موجز للقانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية، تموز–آب، ١٩٨٤، ص ١٠–١٣.

١٣.الدسوقي، احمد عبد الحميد، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الانسان في مرحلة ما قبل المحاكمة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٧.

١٤.البنراوي، أ. خديجة، موسوعة حقوق الإنسان في الإسلام، الطبعة الاولى، دار السلام للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٦.

١٥.الشيرازي، محمد، قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، دار الاعلمي، بيروت، د.ت.

١٦.الشكري، علي يوسف، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر،د.ت.

١٧.السبزواري السيد عبد الاعلى (ت١٤١٤هـ)، مهذب الاحكام بين الحلال والحرام، ج٨، المطبعة الفقهية، قم ، د.ت.

١٨.غالي، بطرس بطرس، الأقليات وحقوق الإنسان، في الفقه الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد الحادي عشر، ١٩٧٥.

١٩.المجذوب، محمد، التنظيم الدولي، النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، ط٧، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.

٢٠.محمصاني، صبحي، النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢.

٢١.جورفيك، جوفان، يوغسلافيا: مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، د.ت.

References

1. Al-Zubaidi, Mortada, Taj Al-Arous fi Jawaher Al-Qamoos, Arab Heritage House, Beirut, 1998, 2nd edition.
2. Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Volume One, Dar Lisan al-Arab, Beirut - Lebanon, without a year of publication
3. The easy encyclopedia of contemporary religions, parties, and sects, published by the International Symposium for Islamic Youth, supervised by Dr. Mani' Al-Juhani 2/1108 - 1109.
4. Ahmed, Kamal Mazhar, Something About Man, Human Rights Newspaper, Baghdad, Issue 8, December 1998, p. 8.
5. Amzian, Muhammad Muhammad, Bosnia and Herzegovina and Andalusia II, Kitab al-Manfaz, Oujda, 1993.
6. Bahr al-Ulum, Mamdouh Khalil, Protecting Private Life in Comparative Law, Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, 1983.
7. Arnold, Thomas, The Call to Islam, translated by: Mustafa Al-Saqqa, Arab Heritage Revival House, 1998.
8. Bahr Al-Ulum, Muhammad, Towards societies in which the majority and the minority are equal, Ibn Khaldun Center, Cairo, 1994 AD.
9. Terton, D. A.S., People of Dhimmah in Islam, translation and commentary: Hassan Habashi, 3rd edition, Egyptian General Book Authority, 1994, p. 98.
10. Jaafar, Muhammad Kamal, Issues of Islamic Thought: A Study and Texts, Dar Al-Ulum Library, Egypt, 1398 AH, 1978 AD.
11. Hijazi, Abdul Hai, Introduction to the Study of Legal Sciences, Part Two, Al-Haqq, Kuwait University, Kuwait, 1970.
12. Stalislav. a. Nehlik, A Brief Review of International Humanitarian Law, International Review, July-August, 1984, pp. 10-13.
13. Al-Desouki, Ahmed Abdel Hamid, Substantive and Procedural Protection of Human Rights in the Pre-Trial Stage, first edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2007.
14. Al-Banarawi, A. Khadija, Encyclopedia of Human Rights in Islam, first edition, Dar Al Salam for Publishing and Distribution, Syria, 2006.
15. Al-Shirazi, Muhammad, Decisions of the Islamic Jurisprudence Council, Dar Al-Alami, Beirut, D.T.
16. Al-Shukri, Ali Youssef, The Mediator in Political Systems and Constitutional Law, Al-Halabi Legal Publications, Egypt, D.T.
17. Al-Sabzwari, Al-Sayyid Abdul-A'la (d. 1414 AH), Muhaddhib Al-Ahkam between Halal and Haram, vol. 8, Jurisprudence Press, Qom, d.t.
18. Ghali, Boutros Boutros, Minorities and Human Rights, in International Jurisprudence, Journal of International Politics, Volume XI, 1975.

19. Al-Majzoub, Muhammad, International Organization, Theory, and Specialized Global and Regional Organizations, 7th edition, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2002.
20. Mahmasani, Subhi, The General Theory of Obligations and Contracts in Islamic Sharia, Part One, Second Edition, Dar Al-Ilm Lil-Millain, Beirut, 1972.
21. Jorvik, Jovan, Yugoslavia: Principles of Political and Social Organization, National Printing and Publishing House, Cairo, D.T.